بلا بأس الصبيانة ويسن ان يرمي رجلا لا راكبا الا في يوم النفر فانه يتعين ان يرمي راكبا لينفر فقه
وان يرمي جمرة العقبة من بطن الوادي وان يرمي الجمرتين الأوليين من علو وان يدنوا
من الجمرة في رمي ايام التشريق بحيث لا يبلغه حصى الرامين ومن يجز عن الرمي بعلة
لا يرجى زوالها كمرض لا حبس بحق هو ان يجب عليه قود لصغير فحبس في بلد الصغير
وما اشبهه كما اشار اليه الشيخ الرملي انابه من يرمي عنه وهو بالغ عاقل ولو
بأجرة فاضلة عما يعتبر في الفطرة فيما يظهر خلافا لمن قيد بالاولى او بحرها الا ان استأجر بأجرة
في الذمة فكذلك في اجارضه فليس المراد العجز الذي ينتهي اليه الشيخ كما يأتي في الاستنابة
في الحج ولا يجزئ ولو لعلة بعده اي بعد الرمي من الايام او به بل ينفس فلا يلزمه اعادته
ولا يصح رميه عنه اي عن المستنيب الا بعد رميه اي النائب عن نفسه اي في ذلك اليوم فيما
يظهر من كلامهم والا بان لم يكن رمى عن نفسه ورمى ما رماه فنيابة عن نفس النائب دون
المستنيب وعبارة الشيخ الرملي ثم ان استناب من ذمته رمي عنه نفسه او حلا لا تزيد
فسقط وقع عنه كما في طواف الحامل لغيره وان كان النائب لم يرم عن نفسه ولو بعض
الجمرات فرمي ووقع عن نفسه دون المستنيب كالحج تكن خالف ما مر في الطواف
عن الغير اذا كان محرما فانه يقع عن الغير او اوه له ويفرق بان الطواف لما كان
ضد الصلاة اشترط فيه نية الصرف الى غيره بخلاف الرمي فانه ليس شيئا بالصلاة
واذا استناب غير من عنه او حلا لا من له ان يناوله للحصى ويكبر كذا ان امكنه
والا تناولها النائب وكبر بنفسه ولا ينعزل نائبه في الرمي عنه بإغمائه والجنون
في جميع ذلك كما نص عليه صريحا به المتولي وغيره فيحتاج به رميه عنه وقوله من عذر
في الوقت بعد الرمي لم تلزمه اعادة لكنها تسن ويفارق نظيره في الحج بان الرمي تابع
ويجبر تركه بدم بخلاف الحج فيها وبان الترتيب على الفور وثم كان الحج جبر الوقت
والحج على التراخي اما نائب النائب فظاهر كلامهم انه ينعزل به وهو القياس وكلامهم
يفهم انه لو ظن النفر في اليوم الثالث وقلنا بالاصح ان ايام الرمي يوم واحد
انه لا يكون له الاستنابة انظر هل يلزم مثل ما مر في الحج ثم رأيت جماعة في الرمي منهم
فانه كما هو ظاهر لكن هل يلزمه الترتيب بينهم بان لا يرمي عن الثاني والاربعة لمن كان
الاول او لا يلزمه وله ان يرجع الى الجمرة الاولى عن الكل ثم الوسطى ثم العقبة كذلك لمحتمل
والاول اقرب قياسا على ما لو استنيب عن اخر وعليه رمي الجمرة له ان يرجع عن
صنيبه الابعد كالرمي عن نفسه كما تقرر قاله الشيخ ابن حجر بعد ما تقدم قال
قلت ما عليه لازم له توجب الترتيب بخلاف ما على الاول في مسألتنا قال
قلت قضيه الرمي له كونه كالنائب ملزوما فيلزمه الترتيب رعاية لذلك انظر وتأمل
انما ذكر من استثناء كونه اي الرمي سبعا الى هنا من كونه بيت وكونه بحج يأتي
في يوم النحر لانه قد ذكر ذلك الشروط السبعة فيرمي يومه وكونه ترك رميا من رمي
يوم النحر اداء في ايام التشريق عما ذكر هو او حلا وهذا اعم من قوله في المتن
واذا ترك رمي يوم لان تركه اعم كما انه عليه ثم الاخر وكذا اي ثالثه على المعتمد فهو اعم من تعبيره
بالمتن بايام لقصوص على الايام اداء بالنص والرعاية لهم الا المهملة جمع رعاء والرعاة السقاة لان الوقت

صاح للرمي اذ لو كانت بقية ايام التشريق غير صالحة للرمي لم يفترق الحال فيها بين العذر
وغيره في الوقوف بعرفة والمبيت بمزدلفة والمتدارك اذا كان مرجو الزوال
او كان لا حرج كما جزم به في الأول في أصل الروضة والمجموع والناسك واقتضاه نص
الشافعي رضي الله عنه وبالثاني ابن الصباغ فيشامله وابن الصباغ والصيدلاني كما
وان جزم ابن المقري تبعا لجمع بخلافه فيهما اذ محله ايام التشريق بدليل ما قدمه
وكل يوم لرميه وقت اختيار لكن لا يجوز تقديم رمي كل يوم على زوال شمسه كما مر شهر علي
وبالقياس فيغرم على النص المذكور وقوله اذا من زيادتي عليه عبارة المنهاج واما
وقع اداء لانه لو وقع قضاء لما دخله التدارك لان ما يفوت من اعمال الحج لا تدارك
له كالوقوف بعرفة بعد فوته لانه اتى له بشيء ابدا ويجب الترتيب بينه اي المتروك
ويكون رمي ما بعده وهو يوم التدارك بعد الزوال كان خالف فرمى يوم كان ترك
رمية من سبعة يوم النحر ورمي الجمرات الثلاث في اول ايام التشريق حسبت له
رمية من جمرة العقبة عن المتروك منها يوم النحر ويعيد الرمي في الجمرات
الثلاث أو هالف في رمي الايام وقع ما رماه عن المتروك منها فلو رمى في كل جمرة
اربع عشرة حصاة سبعا عن امسه وسبعا عن يومه ويؤخذ منه انه لا يبدأ النائب
ان يرمي عن نفسه الجمرات الثلاث قبل منيبه وهو ظاهر وما اقتضاه كلام
الماسرجسي رمي يومين ووقوعه اداء ما لم تدارك لا يشكل بقولهم ليس للعذر
ان يرموا الا لترتيب من يوم وظاهر يقضون ما فاتهم لان الكلام هنا في تدارك الرمي فقط
وهناك في تارك مع المبيت بمنى والتعبير بالقضاء لا ينافي الاداء كما مر والاشارة
اليه انظر رمي ويجوز رمي المتروك قبل الزوال لانه عن اليوم وهو كذلك لا يحتمل
ايلا على المعتمد كما علم من قوله في باب تفريق فقوله الأصح اي المنهاج اول الفصل
وللرجل رمي التشريق بزوال وكرهه بغروبها اقتضاه على وقت الاختيار
والاولى عليه مع التدارك ستة اجعلناه اداء أو قضاء لحصول الاجزاء بالمرة به والا
اي وان لم يتدارك لزمه دم بترك رمي ثلاث رميات فاكثر ولو في ايام الاربعة
التي هي يوم النحر وايام التشريق الثلاثة بعده وقد يقتضي هذا انه لو ترك اربع
رميات من الايام الاربعة بان يترك في كل يوم واحدة فيعتد له بما رماه ويكون
الدم في مقابلة المتروك لكنه غير مراد لما تقدم من وجوب الترتيب فيرتكون ترك رمية
في اليوم الاول من الجمرة الأولى لم يحسب له ما بعده ويجب واحدة من الاولى في
اليوم الثاني وهكذا فلحصول الدم بحقق وجوبه بترك ثلاث رميات والتزم
من تركها تارك كثير من الرمي فلا يجب زيادة على الدم بل يكون الدم في جميع القرو
سة اما تركه بالفعل وما تعلله وكم حسب له وذلك لانه لو ترك جميع الرمي
عليه الا دم واحد فاكثر فحينئذ لا تشريق لان الرمي فيها اي الايام المذكورة كالشيء الواحد
وان كان رمي كل يوم عبادة مستقلة بنفسها والدم اما في ترك رمي يوم او يومين او ثلاثة او يوم النحر
مع ايام التشريق لاتحاد جنس الرمي فاشبه حلق الرأس في الرمية الاخيرة من اليوم الاخير